المرأة والسياسة في الجزائر

أ. نصر سمارة

تَحتَل الجزائر واحدة من المراتب الأخيرة في العالم في مجال التمثيل النسوي في المؤسسات السياسية والعامة. إنَّ الاختلالات التي تواجهها هذه التمثيلية المَصدُومَة اليوم عفا عنها الزمن. أكثر من ستة عقود من الزمن بعد الثورة المسلحة شاركت خلالها المرأة الجزائرية بنفس الطريقة مثل الرجال، ومع ذلك لا يَزَال التمييز حاصلا بشأنها في الوصول إلى العهدات الانتخابية، أو المناصب السياسية وتسيير المدن. المحافظة الدينية التي تنقلها المدرسة، وهي مؤسسة رغم تحررها منها بطريقة ما، قد انتشرت بسرعة إلى مجموع المؤسسات السياسية والعامة لتصبح حقيقة اجتماعية.

توسيع قاعدة التعليم والتعريب:

الخطاب الرسمي الجزائري لا يزال يُركز على التقدم الكمي للتعليم في جميع مستوياته. في حين أن هذا التقدم لا يمكن إنكاره ويُعبر عن الإرادة السياسية لتعميم التمدرس على جميع مستويات التعليم. ولكن مسألة نوعية التعليم نَادراً ما تُثار في التقارير الرسمية. وبحسب واحدة من هذه الوثائق، فإن الدخول المدرسي للسنة الدراسية 2009/2008 تَميَّز بتعزيز مُعتبر للبنية التحتية التعليمية. في قطاع التربية تمّ مَنح 3670 قاعة دراسية جديدة للطور الابتدائي، 383 مدرسة (بدعم يفوق 3000 قسم لتوسيع المدارس الموجودة)، 112 ثانوية جديدة. من حيث عدد المتمدرسين، ما مجموعه، 8054000 تلميذ ـ بزيادة قدرها 5.4٪ مقارنة مع العام الماضي ـ المتوقع لهذه السنة الدراسية، إحصاء 443000 في التعليم التحضيري، 3250000 في الطور الابتدائي (+2٪)، 3365000 في الطور المتوسط و1006000 في الطور الثانوي. إنَّه نفس الخطاب الذي يسود في التعليم العالي. حيث إن عدد المتمدرسين في هذا القطاع قد تضاعف خلال الـ 40 سنة بمعامل 250، فَانتقلَ أقل من 10000 طالب في سنة 1962م إلى 740000 في عام 2005 م مُوزَعين على 58 مؤسسة للتعليم العالي منها 27 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 06 معاهد وطنية، 04 مدارس عليا عادية

وملحقين جامعيين. بالنسبة للبحث العلمي تعزز بـ 12000 باحث، منهم 10000 أستاذ جامعي[1]. لكن الإنتاج الفكري ليس مُصنَّفا لأنَّه تَافِه حتى بالمقارنة مع جيراننا. إنَّ العملية الداخلية وكذلك أهداف الدروس غالبا ما تكون مخفيّة في البيانات الإحصائية التي تُقدم في كل سنة دراسية. وعلاوة على شعار "العدد يَتَفوّق على النوعية" الذي بُنِيَت عليه سياسة التعليم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. أزمة النظام التربوي بأكمله والتي أصبحت واضحة اليوم والعوامل الرئيسية التي تُفسّر هذه الحالة هي البرامج المرهقة، طُرُق التدريس التي عفا عنها الزمن، ووجود إدارة بيروقراطية[2]، بما في ذلك اكتظاظ الأقسام ونقص تكوين المدرسين. في نهاية المطاف، إنّ أَغلَبّية المُتَمَدرسين لا يُتقن الحد الأدنى من الشروط الأساسية ويَصلُون إلى الجامعة تقريبا أُمِّيين، بالكَاد قَادرُون على القراءة والكتابة، ودون المعايير المحددة. هذا الاستنتاج بالفشل استذكره وزير التربية نفسه صارخًا: "43 سنة بعد الاستقلال و33 سنة بعد إصلاحات محمد الصديق بن يحيى، فَإِنَّنَا فَشلنا في إصلاح المدرسة (...) وإذا كان عدد كبير من الطلاب فَشلُوا في الجامعة، فهذا ليس ذنبهم بل ذنب السياسة والدولة[3]." هذه الحالة أصبحت أكثر كارثية في الجامعة حيث معدل التأطير عرف تدهورا حادا في السنوات الأخيرة، هذا المعدل ارتفع من مدرس لكل 8.4 طالب سنة 1985م إلى مدرس لكل 215 طالب في عام 1995م لتصل إلى أستاذ لكل 300 طالب في عام 2008م[4]. حدث هذا التدهور على الرغم من توظيف مدرسين مؤقتين أغلبهم ذُو مستوى ثانوي. فمن مجموع 280000 مدرس، هناك 170000 ذو مستوى ابتدائي و110000 ذو مستوى متوسط، 40000 فقط ممن هم حاصلون على ليسانس أو شهادة جامعية. إنَّ المستوى العلمي لهؤلاء الموظفين الجُدُد ضعيف جداً مِمَّا أَثّرَ سَلبًا على نوعية التّمدرُس والتكوين الجامعي. إنّه عندما تُغمِضُ عَينَيكَ على الصرامة التعليمية والعلمية فمن الواضح أنَّك تفتح الباب أمام جميع الانحرافات[5].

والعوامل الرئيسية المساهمة في هذه الحالة تشمل قلّة الموارد والمواد التعليمية، وسرعة الأخذ بالعربية كلغة تعليمية ونوعية تكوين المعلمين. المدرسة كوّنت أجيالا معربة سطحيا ولكن بمنهج تلقين مذهبي[6]. وليس من المدهش أن العديد من الشباب انضم فجأة إلى جماعات إسلامية مسلحة. لأن حركة التعريب العاملة داخل النظام التربوي قد وسعت من قاعدتها الاجتماعية بالتمجيد لأيديولوجيتها. ولأن المدرسة هي من يحدد مستقبل الأمم[7]. فإن الاستثمار الذي

تحقق خلال السنوات الماضية مربح اليوم، وبحسب ما استثمرنا، فقد نجني نخبة مدربة، منفتحة ومُحَفِزَة لِقَبُول دُخول المرأة التمثيل السياسي، أو نخبة مكوّنة من الطغاة، المختلسين، ومفتولي العضلات والمشعوذين. هذا العمل يبدو أكثر أهمية من أعمال عظيمة أخرى لأنه يبني أسس مصفوفة الأمة والجمهورية[8]. ولا عجب اليوم في أن الجامعة الجزائرية، التي يعود تاريخ نشأتها إلى عام 1909م، لم تعد معقلا للتفكير النقدي وذلك بسبب غياب واضح لمناقشات رئيسية حول عالمنا.

تمدرس الإناث والعودة إلى التقاليد

بحسب نتائج التعداد السكاني الخامس والذي تمّ في أفريل 2008م، فإن تمدرس الإناث منتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء الإقليم الوطني. إنّ قراءة أخرى للأرقام تكشف أن هناك فتاة واحدة من بين عشر تهرب من المدارس الابتدائية في المناطق الريفية. خلال فترة الإرهاب، بسبب الخوف من انتقام الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت قد حَظَرَت تعليم الفتيات في عدة قرى. هذا الوضع لم يتغيّر اليوم كثيرا. وهذه المرة تستحضر العوامل الاقتصادية من أجل تفسير التمدرس الكبير للذكور مقارنة بالإناث.

وفقا لهذا التّعداد، فإن هذا التوجه آخذ في التغيّر في المدارس الثانوية وفي الجامعات. إذ يدلّ على أن الإناث سَيُصبحنَ أكثر عدداً بدءاً بالمستويات الابتدائية وصولا إلى العالية، أكثر من 1.3 أنثى مقابل ذكر واحد وقد تصل أحيانا إلى 1.5 بحسب المناطق والتخصصات. هذه البيانات الجديدة لم تنعكس بشكل لائق في عالم الشغل. فالمنطق يفترض أنّ النساء سوف يُشكلن أكثرية في عالم الشغل أيضا. وهذا ما لم يتحقق في الواقع. إنّ نسبة النساء النشطات يتلقين أجراً أقل من 18٪، وهي تُمثل واحدة من أدنى النسب في العالم. هذه النسبة قد تشهد المزيد من الانخفاض عندما تصل تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى بلدنا.

بعض القطاعات الخدماتية ومنها قطاع التعليم، الصحة والعدالة بدأت تَتَأنّث. وهذه التخصصية المُفرَدَة أصبحت إشكالية بالنسبة لكثير من المناضلين في حقوق المرأة. إنّ النظام التعليمي قد أدى في النهاية بالمرأة إلى تركيز اهتمامها فقط بالقطاعات التي تساهم في إعادة الإنتاج الاجتماعي، ذي النمط التقليدي. وعلى الرغم من خصوصية هذا التقسيم الجديد للعمل، فإن العداوة لعمل المرأة قد ازدادت في الآونة الأخيرة.

العداء لعمل المرأة تمّ تأكيده عن طريق تقرير أجراه مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة (CEDDIF). فنسبة الرجال المعادين للمرأة العاملة ازداد من 32٪ إلى 38٪ مقارنة باستطلاع أجري في عام 2000 م. والأهم من ذلك، أنّ نسبة النساء المعاديات لعمل المرأة ارتفعت من 18٪ إلى 25٪ في عام 2008 م. إنّ المجتمع الجزائري أصبح أكثر تحفظا من ذي قبل وكذلك تراجعت عقليته في الآونة الأخيرة. وكما هو بارز بوضوح، فإن ارتداء الحجاب غد ظاهرة غزت الفضاء العمومي وإذا كان التحجّب إخفاء للبؤس في الجزائر العميقة، فإنّه ليس هو الحال بالنسبة لوضع الخمار في المراكز الحضرية. إنّه ينظر على "اختلاف ثقافي". صلاة الجمعة في المساجد هي مؤشر آخر على هذه الطقوس الاجتماعية. الزواج العرفي الذي فُرض من قبل الإرهابيين في سنوات 1990م أخذ ينتشر في المدن الكبرى[9]. وشرعية تعدد الزوجات أيَّدَت هذه الظاهرة الجديدة. إننا نشهد عودة إلى التقاليد وإلى الأبوية (Répatriarcalisation) في المجال العام والخاص، في وقت كانت فيه الجزائر في غرفة انتظار الحداثة في سنوات 1960 و1970م. الحقيقة أنّها ثورة هادئة ولكن عدوانية تسير جنبا وبالتوازي مع اقتصاد بَازَار آخذ في النمو[10]. هذه المحافظة الدينية والاجتماعية تَجلَّت أيضا في المؤسسات العامة والسياسية.

المجالس المحلية:

في أول انتخابات تعددية عام 1990م والتي شهدت مشاركة 22 حزب سياسي، فإن قلّة المرشحات فاجأت الكثير من المراقبين. طبقا للبيانات الرسمية، هذه الانتخابات دَحرَجَت التمثيل النسوي. فقانون الانتخابات لعام 1989م، لم يُتح للرجال الحصول على خمس وكالات للتصويت فقط ولكن أيضا التصويت في مَحَلِّ زوجاتهم بمجرد إظهارهم للدفتر العائلي، إنّه لا يشجع الاقتراع النسوي. هذه الانتخابات كان لها تأثير على انتخابات أخرى لأن الإسلام السياسي اخترق المجتمع في جميع الجوانب وسوف نؤيد هذا الاتجاه.

في عام 1997م، المرشحات للمجالس الشعبية الولائية مَثّلنَ 7.78٪ مقابل 1.76٪ للمجالس الشعبية البلدية. من مجموع 1280 مرشحة للمجالس الشعبية البلدية، انتخبت 80 فقط، في حين من مجموع 905 مرشحة للمجالس الشعبية الولائية، انتخبت 62 فقط. أكثر من 1000 مجلس شعبي بلدي من مجموع 1541 يخلو فيه الحضور النسوي.

الانتخابات المحلية في 10 أكتوبر 2002م، عرفت 3654 مرشحة للمجالس الشعبية البلدية و2652 للمجالس الشعبية الولائية. انتخب منها

149 للمجالس الشعبية البلدية و115 للمجالس الشعبية الولائية. مقارنة مع اقتراع عام 1997م، تبدو الزيادة أكثر أهمية لدى المجالس الشعبية الولائية منها لدى المجالس البلدية: من 3.56٪ إلى 5.86٪ بالنسبة للأولى (المجالس الولائية)، ومن 0.60٪ إلى 1.10٪ للثانية (المجالس البلدية). غريب جداً، عدد المنتخبات للمجالس الشعبية البلدية فهو يكاد يكون مساويا تقريبا لعدد المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية، في حين أنّ عدد المقاعد المخصصة للمجالس الشعبية البلدية ضعف تقريبا ما هو مخصص من مقاعد للمجالس الشعبية الولائية.

الانتخابات الوطنية:

في اقتراع عام 1997م، تمّ إحصاء 338 مرشحة، 11 منها وضعت على رأس القوائم، 26 في المركز الثاني و21 في المركز الثالث. انتخب منها 11 امرأة أي بنسبة 2.89٪، هذه النسبة تكاد تكون مطابقة لتلك التي كانت في عام 1982م (1.40٪) وفي عام 1987م (2.40٪). إنّ نظام التعددية الحزبية يبدو أنّه لم يستفد منها العنصر النسوي. إنهن يفضلن الاهتمام، بكل طاقاتهن، في المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل المساواة في الحقوق وترقية المجتمع المدني.

إنّ اقتراع 30 ماي 2002م تميّز بزيادة معتبرة في عدد المرشحات، فمن مجموع 10052 مرشح، نجد 694 امرأة لكن انتخب منها 25 فقط من مجموع 389 نائب يشكلون المجلس الشعبي الوطني. هذه النتيجة تُمثل ضِعف ما كانت عليه في عام 1997م وهو ما أثار وبسرعة أمالاً كبيرة في الأوساط النسوية. كُنّا نأمُل أن تكون مراجعة قانون الأسرة، الذي صدر في 1984م، في مستوى تطلعات القرن الواحد والعشرين (XXI). لكن خاب أملنا لأنّ هذه المراجعة التي تمت في عام 2005م لم تخل من التوجهات الأيديولوجية الخفية، خاصة ما تعلق منها بوضعية المرأة القاصر.

الانتخابات التشريعية لـ 17 ماي 2007م شهدت مشاركة 1018 مرشحة من مجموع 12225 مرشح، أي بزيادة قدرها 8.32٪ مقارنة بتشريعيات 2002م. إنّ حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) قدم 541 مرشح من بينهم 48 امرأة مرشحة مثلن 8.87٪، وهي نسبة أقلّ من تلك التي كانت في عام 2002م. هناك 25 نائبة من أربعة أحزاب، هي جبهة التحرير الوطني (FLN)، حزب العمال (PT)، التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، حركة الإصلاح الوطني (El-Islah). ومن المفارقات، أنّ حركة مجتمع السلم (MSP) أقلّ تحفظا من غريمها حركة الإصلاح فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسة، على الأقل

على مستوى الخطاب، لا تُحسب له ولا نائبة واحدة رغم امتلاكه لقاعدة اجتماعية عريضة ليست لحركة الإصلاح. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) وضع خمسين امرأة من بينهن واحدة على رأس القائمة في عنابة. الحزب الوطني من أجل التضامن والتنمية (PNSD) والحركة من أجل الشباب والديمقراطية (MJD) قدم كل على حدة امرأة واحدة على رأس القائمة في الجزائر العاصمة. حزب العمال (PT) قدم 200 مرشحة مثلن نسبة 38.24٪ بـ 11 نائبة من مجموع 26، إنّه قارب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في محيط اجتماعي رجالي (Mygosine). هذه النتيجة فريدة من نوعها في البلدان العربية، فباستثناء لويزة حنون، زعيمة الكتلة البرلمانية، لم يستطع أيّ من الأحزاب الأخرى إسناد هذه المسئولية لامرأة. يبدو أنّ أحزاب اليسار أكثر تشجيعا للمشاركة النسوية.

التمثيل العام:

عدد النساء المُعيّنات في المناصب العليا داخل المؤسسات السياسية والدبلوماسية هو أيضا جدُّ محدود. فلم تُعيّن امرأتان في الحكومة حتى عام 1984م، واحدة كوزيرة والثانية كنائبة وزير. في عام 2002م نُحصِي خمس نساء في الحكومة - وزيرة وأربع وزيرات منتدبات. أما في الحكومة الحالية، فنُحصِي أقل من 15 امرأة منها وزيرات، واليات، رئيسات دوائر، سفيرات ومديرات مؤسسات.

مسألة وضعية المرأة لم تطرح كقضية في أيّ حملة انتخابية. حتى المناضلات في الأحزاب يُركّزن على الشعارات الحزبية ويتهربن من الدفاع عن القضايا التي تخدم المرأة. إنّها بذلك لا تختلف أبدا عن "أخيها" في ممارسة وظائفها داخل المؤسسات السياسية والخاصة. إنّ نظام الاختيار يعني أن هذه العناصر المحددة لا يمكن المخاطرة بتحديها. والولاء يكون كاملا نحو الرئيس، و"المتهربون" سوف يعاقبون.

مسألة الحصص النسوية:

نُذَكِّر بأن عدد النائبات لم يرتفع خلال العهدتين الأوليين للرئيس بوتفليقة لأنها انتقلت من 25 نائبة في 2002م إلى 28 نائبة. إنّ المشاركة النسوية عرفت ركودا خلال العهدتين الأوليين. أما بالنسبة للعهدة الرئاسية الثالثة، فإن الرئيس بوتفليقة قرر تأسيس سياسة الحصص للمرأة.

بدأ الرئيس بوتفليقة عهدته الثالثة بتعيين أول امرأة برتبة جنرال في الجيش الشعبي الوطني. هذه الترقية كانت بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 47 للاستقلال الوطني، من مجموع يفوق 200 جنرال. وجود امرأة هل

بإمكانه الحدّ من التمييز بين الجنسين وشد العصا من وسطها (phallocentrisme) في قوات حفظ النظام العام؟

إنّ المراجعة الدستورية التي تمّت في 12 نوفمبر 2008 جاءت فعلا بإجراءات جديدة تتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة، نصت المادة 29 على "أنّ الدولة ستعمل من أجل ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال زيادة فرصهم في الحصول على التمثيل في المجالس المنتخبة". وكما كان متوقعا، فإن رئيس الدولة أعلن بمناسبة الاحتفال بالثامن من مارس 2008م بأنّه أصدر تعليماته إلى مختلف الوزارات بـ "تخصيص نسبة معقولة" للنساء لشغل مناصب المسئولية في الإدارات المركزية والجهوية، الدبلوماسية والمؤسسات العامة كما أنّه وعد بمواصلة تعييناته للنساء في مناصب كسفيرات، رئيسات جامعات، واليات، رئيسات محاكم وعضوات في الحكومة.

أثارت سياسة الحصص جدلاً كبيرا في أوساط الرأي العام. بالنسبة لجميع القيادات النسوية، سياسة الحصص شكلت خطوة ضرورية من حيث التمييز في مجتمعنا. التشكيلة السياسية هي من النوع الذي لا يسمح حاليا بتغيير موازين القوى لصالح تحقيق تكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب السياسية. إنّ الأمينة العامة للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) أثناء تجديد دعوتها لدعم ترشح الرئيس "اقترحت على القيادات الحزبية تخصيص حصص تمثيلية للمرأة أثناء فرز المرشحين". ولكنها لم تُشر إلى إستراتيجية تُوصِلُهُنَّ للسلطة السياسية.

في المقابل، عند فريق آخر، فإنّ تعيين بعض النساء في مناصب المسئولية، هي مجرد وعود تقطع عشية كل موعد انتخابي، ويُؤَيَّد إيجابياً نظام الاختيار رغم أنّه يُقصي المرأة من تسيير المدينة. بالنسبة لهذا الفريق، ولا دستور واحد في العالم خصص مادة حول تحرير الحقوق السياسية للمرأة. كان من الأفضل البحث عن ميكانيزم تشريعي آخر بإمكانه أن يُساعد في التركيز على زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. إنّ قانون الأسرة لا يزال يحتفظ دائما بوضعية القاصر. والتي تُعتبر وضعية مُخالفة للدستور يُتطلّب إصلاحها للاعتراف لها بالمواطنة الكاملة قبل التفكير في تجسيد لعبة الظلال.

هذا الفريق يعتقد أنّ هذا الاقتراح يُمكِن أن يزيد من وقود العصبية القبلية داخل المؤسسات والأحزاب السياسية ويُفاقم الزبونية في داخلها. وكدليل آخر، التسابق نحو المناصب السياسية الذي انطلق في الواقع

في بدايات سنوات 2000م أعطى ضربة للحركة النسوية. هذا التسابق وصل إلى مرحلة جديدة خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل 2009م. إذ ما يقارب من 1000 جمعية نسائية ساندت حركة "العهدة الثالثة" ودعت الرئيس بوتفليقة للترشح لعهدة ثالثة[11]. إنّ الوسط السياسي (L'entrisme politique)، لم يكن من أجل ترتيب تغيير الأمور، ولكن من أجل خِدمَة الأمير، التي أصبحت إستراتيجية جديدة تَبَنّتهَا الكثير من التنظيمات النسائية وغيرها.

الهوامش:

(1) في إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية يوم 09 أفريل 2009م، الغريب أن وزير الداخلية عندما أشار إلى هذه الأرقام لَمَّح إلى التزوير في الانتخابات. ويُفترض أنه يعني أن التزوير ليس سيئا في حدّ ذاته لأنه سمح بالحفاظ على السلطة من طرف فريق حقق المعجزات في قطاع التربية والتعليم وفي قطاعات أخرى كثيرة.

(2) انظر: نصير سمارة، **ظاهرة التسيّب الإداري في الجزائر**، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية بالتعاون مع دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005.

(3)Rachid Tlemçani, « Etat ,Ecole privée et Elite », *El Watan*, 26 Aout 2006.

(4) انظر في: de Ahmed Rouadja, « L'état l'enseignement supérieur en Algérie », *El Watan*, 4 avril 2008.

(5)في الجزائر، الدراويش كثيرون، ولهم الحق حتى في استعمال الهوائي الوحيد وهو التليفزيون.

(6)Aissa Kadri, « Alibi politique, hiérarchisation et déclassement social. De l'arabisation vers l'islamisme politique », *Les cahiers de Liberté*, no 1, Janvier-Février 2009, p. 69.

(7)Ahmed Mahiou et Jean Robert Henry (Dir), *Ou va l'Algérie*, Paris : Khartala et IREMAM, Juin 2001, PP.7-9.

(8) كان هناك حديث بأن تمويل الطريق السريع شرق – غرب، والذي قدرت تكلفة إنجازه المالية ب: 08 مليارات أورو، لن يكون من الميزانية العامة بل عن طريق مناقصة دولية، هذه التكلفة المالية حبذا لو استثمرت في تنمية الموارد البشرية.

(9) غريبة جدا، قضية النساء المغتصبات من طرف الجماعات المسلحة إذ لا جديد يُذكر بشأنها منذ صدور قانون المصالحة الوطنية الذي لم يعترف بوضعية ضحايا الإرهابيين من النساء.

(10) انظر: Rachid Tlemçani, *Etat, Bazar et Globalisation. L'aventure de l'Infitah en Algérie*, Alger, Dar Al Hikma, 1999.

(11) حدد دستور 1996م عدد العهدات الرئاسية في اثنتين كما نصت المادة 74 على ذلك بشكل صريح. مراجعة هذا الدستور، في 12 نوفمبر 2008م، من طرف الغرفتين البرلمانيتين، سمح بتجاوز هذا القيد وفتح باب الترشح لمنصب الرئاسة لأكثر من عهدتين.